الأمم المتحدة

S/2016/133

مجلس الأمن

Distr.: General
12 February 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى

موجز

هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات التي تلته، هو تقريري الثالث عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال ويقدم معلومات عن مرتكبيها والسياق الذي حدثت فيه الانتهاكات.

ويتناول التقرير الأثر المدمر الذي خلفته دورات العنف على الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وهو يقدم معلومات عن تجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع من قبل الجماعات المسلحة، وعن استمرار اتجاهات القتل والتشويه والعنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسلط التقرير الضوء أيضا على أنماط الاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، ويقدم معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المرتكبة من قبل القوات الدولية المنتشرة في البلد.

كما ترد في التقرير مجموعة من التوصيات الرامية إلى منع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى تحسين التدابير المتخذة لحمايتهم.

020316 010316 16-01884 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يُقَدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات التي تلته. ويغطي التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ويسلّط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقريري السابق (S/2011/241). ويبين التقرير أيضا التقدم المحرز والتحديات التي صودفت منذ الاستنتاجات التي اعتمدها في ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ فريق المجلس العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (انظر الوثيقة S/AC.51/2011/5). ويحدد التقرير، متى ما تسنى ذلك، الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في البلد. وفيما يتعلق بتلك الأطراف، فقد تم إدراج ائتلاف سيليكا السابق وما يرتبط به من جماعات مسلحة وميليشيات أنتي بالاكا في مرفقي تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والصراعات المسلحة (A/69/926–S/2015/409) نظرا لقيامها بتجنيد الأطفال واستخدامهم، ولقيامها بقتل أو تشويه الأطفال، ولارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال. وأُدرج أيضا ائتلاف سيليكا السابق وما يرتبط به من جماعات مسلحة بسبب شن الهجمات على المدارس والمستشفيات.

٢ - وطرأت تغيرات كبيرة على ديناميات وطبيعة النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتدهورت حالة الأطفال في جميع أنحاء البلد، خاصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣، نظرا لقيام ائتلاف سيليكا باجتياح البلد قبل وأثناء استيلائه على الحكومة، وأثناء تفشي أعمال العنف بين القوميات والأديان التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونتيجة لوجود العديد من الجماعات المسلحة النشطة في مختلف مراحل النزاع، حيث أن العديد منها لم يعد له وجود أو عاد إلى الظهور بأسماء جديدة أو تجزأ دون تسلسل قيادي واضح، فقد تزايد تعقيد الحالة. وفي هذا السياق، يظل رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها يتسم بصعوبة بالغة، وقد تفاقم ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، والقيود اللوجستية ونقص القدرات. ونتيجة لذلك، لم يتسن لفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التحقق من بعض الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. واجتمعت فرقة العمل القطرية بانتظام حتى نهاية عام ٢٠١٢، إلا أنها قلصت أنشطتها بعد إجلاء موظفي الأمم المتحدة. وأُعيد تنشيط فرقة العمل في شباط/فبراير ٢٠١٤، وهي تعمل منذ ذلك الحين. ونظرا لهذه القيود، من المهم ملاحظة أن البيانات المجمعة ليست لها سوى صفة إرشادية بالنسبة للنطاق الكامل من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا – لمحة عامة عن الحالة السياسية والعسكرية والأمنية

ألف – الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

٣ – أُجريت الانتخابات الرئاسية والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، على التوالي. وأعلنت المحكمة الدستورية الرئيس الحالي، فرانسوا بوزيزي، بصفته الفائز. ورفضت المعارضة نتيجة الانتخابات الرئاسية، حيث قاطعت الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس ٢٠١١. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اعتُقل قادة أربعة من الحركات السياسية – العسكرية المشاركة في العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من بينهم زعيم الجيش الشعبي من أجل استعادة الجمهورية والديمقراطية وزعيم اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. وخلال الفترة التي تلت انتخاب الرئيس بوزيزي، وحتى عام ٢٠١٢، لاحظت الأمم المتحدة أيضا زيادة في التقارير التي ترد عن قيام قوات الأمن والدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الحرس الرئاسي، بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

٤ – ودفعت تلك التطورات المعارضة إلى محاولة تأليب السكان ضد الحكومة، ولكن دون جدوى. وقامت الجماعات المسلحة النشطة أصلا في الجزء الشمالي من البلد باستئناف القتال ضد الحكومة الضعيفة ذات الوجود الإداري أو الأمني المحدود خارج العاصمة، ولا سيما في المناطق الحدودية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بدأ هجوم للمتمردين عندما قامت عناصر من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع باحتلال بلدات نديلي وأوادا وسام أوانجا في المنطقة الشمالية الغربية. وفي وقت لاحق، انضمت ثلاث حركات أخرى إلى قوات القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وهي حركة التجمع الوطني لإنقاذ كودرو المنشأة حديثا، وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، واتحاد القوى الجمهورية. وشكلت تلك الحركات تحالفا فضفاضا باسم ائتلاف سيليكا، برئاسة ميشيل جوتوديا، وادَّعت بأن الرئيس بوزيزي لم يتقيد بأحكام اتفاقات السلام الموقّعة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وبعد الانتخابات ببضعة أشهر سيطرت تلك الجماعات المسلحة، بدعم من عناصر أجنبية، على المناطق الشمالية والشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. ورد الرئيس بوزيزي على ذلك بدعوة السكان إلى المقاومة، حيث قام بتوزيع السواطير واستخدام إحدى ميليشيات الشباب، هي الائتلاف الوطني لمقاومة حركات التمرد المسلحة، لمهاجمة قوات ائتلاف سيليكا والمجتمعات المسلمة.

٥ – وفي ذلك السياق، عمل القادة السياسيون على زيادة حدة التوتر بين الطوائف المسيحية والمسلمة والتلاعب بمشاعرها. ويتشكل ائتلاف سيليكا من مجموعة غير متجانسة

من الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة، ومقاتلين سابقين ساخطين كانوا قد ساعدوا على تولي السيد بوزيزي السلطة، ومجندين فارين من الحرس الرئاسي، وعناصر مسلحة أجنبية من البلدان المجاورة. وتسبب عدم التجانس ذلك في إضعاف التسلسل القيادي الهش أصلا وساهم في خلق جو من الإفلات من العقاب، قامت في إطاره عناصر بارتكاب انتهاكات عديدة وجسيمة لحقوق الإنسان.

باء - الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

٦ - سعيا إلى إنهاء النزاع مع ائتلاف سيليكا، عُقدت محادثات سلام تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أسفرت عن التوقيع، في ليبرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، على اتفاقات لإحلال السلام ووقف إطلاق النار نصت على تدابير انتقالية وتدابير لتقاسم السلطة. بيد أن الاتفاقات لم تنفذ، وفي آذار/مارس ٢٠١٣، استأنف ائتلاف سيليكا القتال وحرك قواته عبر البلد صوب بانغي، حيث مارس أعمال حرق القرى والقتل والنهب والاغتصاب وتجنيد الأطفال قسرا. وفي ٢٤ آذار/مارس، استولت قوات سيليكا على بانغي، مما اضطر الرئيس بوزيزي إلى الفرار من البلد. وهجرت قوات الجيش الوطني (القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى) والشرطة والدرك مواقعها واستولت على أسلحة استخدمتها بعد أشهر من ذلك ميليشيات مسلحة تابعة للمجتمعات المحلية بهدف طرد قوات ائتلاف سيليكا من بانغي والأجزاء الأخرى في البلد. وفي ١٣ نيسان/أبريل، تم تشكيل مجلس انتقالي وطني ليحل محل البرلمان، وفي ١٨ آب/أغسطس، أعلن ميشيل جوتوديا نفسه رئيسا للدولة. وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، على التوالي، أدان كل من مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي استيلاء ائتلاف سيليكا على السلطة بشكل غير دستوري. وزادت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حجم بعثتها لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي البعثة التي كانت موجودة في البلد منذ عام ٢٠٠٨، وأنشأ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٩ تموز/يوليه.

٧ - وأدخل استيلاء ائتلاف سيليكا على السلطة البلد في حالة من الفوضى، نظرا لتفكك قوات الأمن والدفاع الوطنية وتدهور الحالة الأمنية بقدر كبير. وارتكب أعضاء ائتلاف سيليكا ذي الغالبية المسلمة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وشاركوا في أعمال النهب في ظل إفلات كامل من العقاب. وأنشأ استهدافهم لغير المسلمين حالة استياء وسط الطوائف المسيحية وأدى إلى تأجيج التوترات الدينية.

٨ - وهددت التوترات المستمرة بين مختلف فصائل ائتلاف سيليكا بحدوث مواجهات في صفوف الائتلاف. ونتيجة لذلك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حل الرئيس جوتوديا الائتلاف رسميا بموجب مرسوم رئاسي. غير أن وحدات ائتلاف سيليكا الرافضة لقرار الحل سرعان ما أعادت تنظيم أنفسها تحت اسم ''ائتلاف سيليكا السابق'' وواصلت ارتكاب الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

٩ - وخلال تلك الفترة ذاتها، فإن جماعات الدفاع الذاتي التي كانت قائمة قبل استيلاء ائتلاف سيليكا على السلطة عادت إلى الظهور في أواخر عام ٢٠١٣ متخذة اسم ''أنتي بالاكا''. وتولى ضباط سابقون في الجيش الوطني والشرطة والدرك تنظيم وتدريب مليشيات أنتي بالاكا.

جيم - الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤

١٠ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، هاجمت مليشيات أنتي بالاكا مواقع ائتلاف سيليكا السابق في بانغي وفي بوسانغوا (مقاطعة أوهام)، حيث أسفر ذلك عن اندلاع أعمال عنف على نطاق واسع بين الطوائف المسيحية والمسلمة في شتى أنحاء البلد. ووردت أنباء عن مقتل ما يقارب ٢ ٠٠٠ شخص من المدنيين في بانغي خلال بضعة أيام فقط. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت فرنسا عملية سانغاري لمساندة بعثة الدعم الدولية، وبدأ في بانغي نزع سلاح بعض الجماعات التي تنتمي في معظمها إلى ائتلاف سيليكا السابق. ورغم ذلك، تسببت موجة من الهجمات شنتها الأغلبية المسيحية ضد الأقلية المسلمة في تشريد جماعي للسكان في بانغي وفي أجزاء أخرى من البلد. ووردت أنباء تفيد بارتكاب الطائفتين أعمال قتل انتقامية وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان بلغت مستويات مروعة من القسوة. وتشير التقديرات إلى أن تلك الهجمات تسببت في العدد الأكبر من المشردين داخليا واللاجئين خلال العقد الماضي، بما في ذلك ٠٠٠ ٤٣٥ مشرد و ٠٠٠ ٤٥٠ لاجئ، معظمهم من المسلمين الذين فروا إلى البلدان المجاورة في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

١١ - وتحت الضغط الدولي والمحلي، اضطُر الرئيس جوتوديا للاستقالة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، انتخب المجلس الانتقالي الوطني المنشأ حديثا كاثرين سامبا - بانزا رئيسة للدولة لفترة انتقالية. وفي الفترة التي أعقبت ذلك، ظلت الأوضاع مضطربة بقدر كبير، حيث اتسمت بدورة من الهجمات الانتقامية، بدافع ديني في كثير من الأحيان، على أيدي الجماعات المسلحة والأفراد. وتفاقمت الحالة نتيجة لغياب سلطة الدولة خارج بانغي، وضعف مؤسسات الدولة، وتجزؤ جماعتي أنتي بالاكا وائتلاف سيليكا السابق ووقوع صراعات داخلية على القيادة فيهما. وغادرت الغالبية العظمى

من المسلمين بانغي، ووُضع من لم يغادروا منهم تحت الحماية الدولية في حي PK5. وخارج بانغي، استمرت الصدامات العنيفة بين ائتلاف سيليكا السابق وأنتي بالاكا، اللذين قاما تدريجيا بتوطيد سيطرتهما على أجزاء من البلد، ولا سيما في الشمال والغرب.

١٢ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، وُقع في برازافيل اتفاق لوقف الأعمال العدائية، الأمر الذي أدى تدريجيا إلى استعادة الهدوء في بانغي، ووضع القواعد الأساسية لإكمال العملية الانتقالية من قبيل إجراء الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمصالحة الوطنية.

دال - الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

١٣ - نُشرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث حلت محل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. واضطلعت البعثة، المكلفة بحماية المدنيين ودعم عملية الانتقال، بدور إيجابي، بالتعاون مع عملية سانغاري وقوة الاتحاد الأوروبي، في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في الأشهر التي تلت نشرها.

١٤ - وتُوِّج منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٥، والمشاورات الشعبية على الصعيد الوطني التي سبقته، بتوقيع اتفاق على مبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإدماج العناصر المسلحة في القوات النظامية للدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومثل منتدى بانغي حدثا هاما في عملية الانتقال وأنعش الآمال في إمكانية تحقيق مصالحة حقيقية ووئام اجتماعي واستقرار دائم. والأهم من ذلك، في ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، قامت ١٠ جماعات مسلحة[(١)]، بما يشمل ائتلاف سيليكا السابق وأنتي بالاكا، بالتوقيع على اتفاق لوقف ومنع تجنيد واستخدام الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ومع ذلك، فإن المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار عملية الانتقال السياسي أدت إلى اندلاع العنف في بانغي في ٢٦ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى من المدنيين، وتشريد عدد إضافي من السكان.

(١) جماعة أنتي بالاكا، والجبهة الديمقراطية من أجل تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، والتجمع الوطني من أجل تجديد جمهورية أفريقيا الوسطى، وجماعة الثورة والعدالة، وائتلاف سيليكا الجديد، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، واتحاد القوات الجمهورية، واتحاد القوات الجمهورية الأساسية.

١٥ - وفي تطور إيجابي، أدى استفتاء أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى إقرار الدستور الجديد. علاوة على ذلك، سجل ما يزيد على ٩٥ في المائة من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى المؤهلين للتصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أُجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، مما يمثل خطوة هامة نحو انتهاء المرحلة الانتقالية.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في النزاع المسلح

١٦ - كان للنزاع وعدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أثر مدمر على الأطفال. فقد ارتُكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جميع أطراف النزاع، بمن فيها ائتلاف سيليكا وائتلاف سيليكا السابق وفصائله التي تشكلت لاحقاً، وحركة أنتي بالاكا، ورجال مسلحون مجهولو الهوية. وإن ما تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤها من رصد وتحقق في المناطق المتضررة من النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما زال أمراً شاقاً. ووفقاً لما أُشير إليه في المقدمة أعلاه، فإن المعلومات المعروضة في هذا التقرير لا تعدو كونها مؤشراً على النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٧ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الجماعات المسلحة، بما فيها جماعات الدفاع عن النفس، بتجنيد الأطفال واستخدامهم بأعداد كبيرة. وفي عام ٢٠١٤، أشارت تقديرات دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أن أطفالا يتراوح عددهم بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ١٠ من الأطفال مرتبطون بجماعات مسلحة، وهو ما يمثل ارتفاعاً حاداً يعزى إلى ازدياد الأنشطة التي نفذتها حركة أنتي بالاكا منذ عام ٢٠١٣. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قام أعضاء فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بفصل ٥٤١ ٥ طفلاً (٢٧٤ ٤ فتى و ٢٦٧ ١ فتاة) من الجماعات المسلحة. غير أن الفرقة لم تتمكن إلا من توثيق ما مجموعه ٧١٥ طفلاً، كان منهم ١١٤ فتاة، باعتبارهم مجندين ومستخدمين حديثا. وقد وُثق تسعون في المائة من إجمالي عدد الأطفال المجندين والمستخدمين اعتبارا من عام ٢٠١٣ فصاعداً. وجُند الأطفال واستخدموا من جانب جميع أطراف النزاع بما فيها الجماعات المسلحة الأجنبية مثل الجبهة الشعبية التشادية للإصلاح وجيش الرب للمقاومة. ولم يعامل الأطفال في القتال بوحشية تجلت في استغلالهم في القتال واستخدامهم رقيق جنس فحسب، إنما أُجبروا أيضاً على تأدية شتى أدوار الدعم، بما فيها أدوار المخبرين. واعتباراً من عام ٢٠١٤، أخذ استخدام الأطفال يزداد في ارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين.

١٨ - وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وردت تقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم للقتال إلى جانب جماعات مسلحة تنشط غالبا في شمالي البلد، مثل تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، والجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى، وتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام. وقامت أيضاً جماعات مسلحة أجنبية، بما فيها الجبهة الشعبية للإصلاح، وجيش الرب للمقاومة، بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

١٩ - وقد جُند الأطفال بأعداد كبيرة، ولا سيما بعد ظهور ائتلاف سيليكا، في دعم توسيع ميليشيات الدفاع عن النفس. وعندما تدهور الوضع إلى حد كبير في آذار/مارس ٢٠١٣، تلقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ تقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع، مع أن حالة انعدام الأمن التي تعم البلد لم تكن تسمح بإجراء عملية تحقق كاملة. وفي عام ٢٠١٣، وثقت فرقة العمل قيام حركة أنتي بالاكا وائتلاف سيليكا باستخدام وتجنيد ١٨٨ طفلاً (١٧١ فتى و ١٧ فتاة)، وكان ذلك قبل حل الائتلاف وبعده. ووردت تقارير لم يتم التحقق من صحتها عن استخدام الأطفال في كل بلدة من البلدات الواقعة تحت سيطرة قوات سيليكا وعن أطفال يحرسون نقاط تفتيش تابعة لحركة أنتي بالاكا، بما في ذلك في بانغي. وكانت أيضاً معاودة تجنيد الأطفال المنفصلين عن ذويهم سمة مشتركة. فعلى سبيل المثال، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قام قادة ائتلاف سيليكا، الذين اقتحموا بالقوة مركزا للعبور والتوجيه تابعا لليونيسيف، بإعادة تجنيد ٤١ طفلا (٣٦ فتى و ٥ فتيات) كانوا قد فُصلوا عن ”تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام“ في عام ٢٠١٢، في بلدتي نديلي وبريا، ونُقلوا إلى بانغي لحمايتهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعادت ميليشيات أنتي - بالاكا الموجودة في بانغي تجنيد خمسة فتيان كانوا قد فُصلوا عن قوات سيليكا وجُمع شملهم مع أسرهم.

٢٠ - وفي الفترة التي تبدأ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وتستمر حتى نهاية عام ٢٠١٤، تحقّقت فرقة العمل من ٤٦٤ حالة تجنيد جديدة، بما فيها ٤٤٦ حالة قامت بها جماعة أنتي بالاكا (٨٦ فتاة و ٣٦٠ فتى)، و ١٨ حالة تجنيد لفتيان قام بها ائتلاف سيليكا السابق. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعرف على ٨٠٧ ٢ من الأطفال (١٦١ ٢ فتى و ٦٤٦ فتاة) والتحقق من هويتهم في أوساط جماعات مسلحة منها حركة أنتي - بالاكا (٣٤٧ ٢ طفلا) ومختلف فصائل ائتلاف سيليكا السابق (٤٤٦ طفلا)، وجيش الرب للمقاومة (١٣ طفلا) وقد فُصل فتى واحد عن جماعة الثورة والعدالة.

٢١ - وشوهد أطفال مرتبطون بميليشيات أنتي - بالاكا يحرسون نقاط التفتيش، وأُفيد أيضا بأنهم تدربوا على التعامل مع الأسلحة والقتال، وأنهم استُخدموا في القتال ضد عناصر ائتلاف سيليكا السابق. ويفيد أحد التقارير بأنه، في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، شُوهد أطفال في صفوف إحدى جماعات أنتي بالاكا التي كانت تحاصر بلدة بامباري. وأثناء فرز جماعة تابعة لأنتي بالاكا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، صرح العديد من الأطفال بأنهم كانوا قد أرسلوا للتجسس على مواقع ائتلاف سيليكا السابق وعلى أفراد المجتمعات المحلية المسلمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لُوحظ وجود عدة مئات من الأطفال في صفوف عناصر جماعة أنتي بالاكا والمتظاهرين في بانغي، حيث كان العديد منهم يقومون بحراسة الحواجز. واستخدمت جماعة أنتي بالاكا الأطفال أيضاً في استدراج القوات الدولية إلى الكمائن. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مثلاً، ورد أن مقاتلين من جماعة أنتي بالاكا في أحياء بانغي المتحاربة استخدموا الأطفال للتمويه قبل مهاجمة قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بائتلاف سيليكا السابق، ورد أنه في ٩ حزيران/يونيه، لاحظ أعضاء بعثة إنسانية تزور ناحية باكالا (بمحافظة أواكا) وجود عدد من الأطفال مع أفراد من جماعة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعد إحدى فصائل ائتلاف سيليكا السابق. وأفادت التقارير أيضا بأن عدداً غير معروف من الأطفال قد شوهدوا وهم يشاركون في الهجمات التي شُنت ضد غير المسلمين في بامباري، في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٥، تم التحقق من أن ٣٩ طفلا (٢٨ فتى و ١١ فتاة) قد جرى تجنيدهم حديثا، غالبيتهم على أيدي جيش الرب للمقاومة (٢١)، وفصائل من ائتلاف سيليكا السابق مثل جماعة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (١٣). ومع ذلك فقد لوحظ وجود المئات من الأطفال، أثناء اندلاع أعمال العنف في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وهم يحرسون نقاط التفتيش أو يقيمون الحواجز في بانغي. وفي العديد من المناسبات، وردت تقارير مفادها أن رجالاً مسلحين يشتبه بأنهم من جماعة أنتي بالاكا يستخدمون الأطفال دروعاً عندما يطلقون النار على قوات بعثة الأمم المتحدة. كما وثقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في حزيران/يونيه ٢٠١٥ استخدام جماعة أنتي بالاكا الأطفال دروعاً عندما أطلقت النار على دورية تابعة للبعثة من فناء مدرسة ليسيه بوغاندا، حيث كان العشرات من الأطفال يشاركون في فحص يتعلق بالتربية البدنية. وقد وُثق أيضاً التجنيد خارج بانغي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أُجريت مقابلة مع أَخَوَين في مقاطعة مبريس الفرعية (نانا - غريبيزي). وكانا يزاولان أعمالاً منزلية ويعملان في إحدى نقاط التفتيش لصالح الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وقد صرحا بأنهما

انضما إلى المجموعة في أوائل عام ٢٠١٤ بعد أن قام أفراد تابعون لأنتي بالاكا بقتل والديهم في غربي جمهورية أفريقيا الوسطى.

باء - القتل والتشويه

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ مقتل ٣٣٣ طفلاً (٢٥٨ فتى و ٧٥ فتاة) وتشويه ٥٨٩ منهم (٤٥٢ فتى و ١٣٧ فتاة). ويُعتقد بأن هذه الأرقام تقل بكثير عن الأرقام الحقيقية. وقد تعرض الأطفال للقتل والتشويه على أيدي كل من ميليشيا ''أنتي بالاكا'' و ''تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام''، و ''جيش الرب للمقاومة''، و ''حركة تحرير شباب جمهورية أفريقيا الوسطى''، و ''القوى الديمقراطية من أجل التجمع''، وكل الجماعات التي شكلت ائتلاف سيليكا وائتلاف سيليكا السابق. وتعرض الأطفال للقتل والتشويه أثناء اشتباكات اندلعت بين المجموعات المسلحة، وفي الهجمات التي شنت على مجتمعاتهم المحلية، والتي أخذت تستهدفهم أيضاً، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بسبب انتمائهم الديني. وقد وثق في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أكثر من نصف العدد الإجمالي للأطفال الذين قتلوا، ووثقت نسبة تناهز ٨٠ في المائة من الأطفال الذين شوهوا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٤ - وفي عام ٢٠١١، قامت الجماعات المسلحة بقتل و/أو تشويه ٨٨ طفلا (٦٣ فتى و ٢٥ فتاة). وقد قتل الأطفال في معظم الأحيان أثناء المواجهات المسلحة التي وقعت بين تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. وفي عام ٢٠١٢، تم توثيق مقتل ١٠ أطفال مع أن التقديرات تشير إلى أن العدد يفوق ذلك. وورد أن أربعة أطفال قُتلوا وأصيب عدد لم يتم التحقق منه بجروح أثناء قتال اندلع بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية للإصلاح في كانون الثاني/يناير بمقاطعة نانا - غريبيزي. ويُعتقد بأن الأعداد المنخفضة نسبياً المبلغ عنها في عام ٢٠١٢ تعزى إلى انتهاء الأعمال العدائية بين تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، ولأن انعدام الأمن قد أعاق عملية الرصد التي تنفذها جهات فاعلة معنية بحماية الأطفال.

٢٥ - وفي الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى نهاية عام ٢٠١٣، تم التحقق من وقوع حوادث قتل وتشويه خلال مرتين اندلع فيهما العنف على نطاق واسع وهما: استيلاء تحالف سيليكا على السلطة والهجمات القبلية والانتقامية التي شنها كل من ائتلاف سيليكا السابق وعناصر أنتي بالاكا والتي بلغت ذروتها في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وقد أُفيد أنه، في معظم الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١٣، تعرض الأطفال للقتل والتشويه أثناء

تبادل إطلاق النار. ووثقت فرقة العمل القطرية المعنية مقتل ٢٧ طفلاً وتشويه ١١٥ آخرين خلال هذه الفترة.

٢٦ - وبلغ تصاعد العنف الذي أعقب أحداث ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بانغي مستويات لم يسبق لها مثيل وحصد أرواح آلاف المدنيين. وقد وُثق من بينها مقتل ١٤٦ طفلاً وتشويه ٢٨٩ منهم في عام ٢٠١٤. ويُعتقد بأن المئات من الأطفال قد قتلوا وشوهوا، وكثيراً ما كان ذلك بطريقة وحشية باستخدام السواطير والأسلحة النارية وأنواع أخرى من الأسلحة، في الهجمات التي شنت ضد مجتمعاتهم المحلية. وأفادت التقارير أيضاً بشن اعتداءات محددة الأهداف. فعلى سبيل المثال، قام ائتلاف سيليكا السابق في كانون الثاني/يناير بقطع رؤوس أربعة فتيان في بانغي، في انتقام لهجوم شن ضد المسلمين. وتشمل أمثلة أخرى حوادث وقعت في الفترة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤، وأودت بحياة ٢٢ طفلا (١٣ فتى وتسع فتيات) خلال هجمات انتقامية شنتها أنتي بالاكا ضد عناصر من ائتلاف سيليكا السابق ومدنيين مسلمين في باورو، وبانغي، وبوالي، وبودا، وبوسامبتيل، وبوسامبيلي، وبوسانغوا، وكارنو، ويالوكيه. وقد أدت المحاولة الفاشلة للمصالحة بين أنتي بالاكا وسكان حي PK5 في بانغي إلى مواجهات في ٢٥ تموز/يوليه أسفرت عن إصابة ١٦ فتى و ١٣ فتاة. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، شنّ شباب مسلمون مرتبطون بائتلاف سيليكا السابق هجوما على كاتدرائية القديس يوسف في بامباري أسفر عن مقتل ٢٠ طفلا (١٩ فتى وفتاة واحدة) وإصابة ثلاث فتيات وفتى واحد بجروح. وأصبح أيضاً أطفال الشوارع والأطفال غير المصحوبين بذويهم معرضين بشدة لأعمال العنف الانتقامية لأن أماكن الإيواء التي عادة ما يتلقون فيها المساعدة لم تعد توفر لهم المساعدة والحماية. وبات الأطفال أيضا ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب. فعلى سبيل المثال، توفي في ١١ كانون الأول/ديسمبر ستة أطفال كانوا يلعبون بقنبلة يدوية انفجرت بهم في قرية بالقرب من باوا.

٢٧ - وقد شهد معظم عام ٢٠١٥ فترة من الهدوء النسبي استمرت لغاية ٢٦ أيلول/سبتمبر عندما اندلعت موجة عنف جديدة في بانغي. وحققت فرقة العمل القطرية في مقتل ٦٢ طفلا (٤٩ فتى و ١٣ فتاة) وفي تشويه ١٨٥ طفلاً (١٥٥ فتى و ٣٠ فتاة) على أيدي كل من حركة أنتي بالاكا والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى ورجال مسلحين مجهولي الهوية. وقتل بعض الأطفال في تبادل لإطلاق النار بين حركة أنتي بالاكا وائتلاف سيليكا السابق. وعلى وجه الخصوص، نتيجة لاندلاع العنف في بانغي في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بعد قطع رأس سائق دراجة نارية مسلم في السادسة عشرة

من عمره، قُتل ٢٨ طفلاً وأصيب ٣١ آخرين بجروح. ومن هؤلاء، قُتل ١٦ شخصاً وأصيب ١٩ شخصاً خلال الأيام الأربعة الأولى من المواجهة فحسب.

جيم - الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي

٢٨ - تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ من أن ما مجموعه ٥٢١ طفلا (٥١٣ فتاة وثمانية فتيان) كانوا ضحايا للاغتصاب ولأشكال أخرى من العنف الجنسي: ثلاث حالات في عام ٢٠١١، و ٢٢ حالة في عام ٢٠١٢، و ٢٠ حالة في عام ٢٠١٣، و ٤٠٦ حالات في عام ٢٠١٤، و ٧٠ حالة في عام ٢٠١٥، حيث أن الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الحالات الموثقة في عام ٢٠١٤ لا ترجع فقط إلى تصاعد أعمال العنف والمواجهات المسلحة في جميع أنحاء البلد اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإنما تعزى أيضا إلى وجود عدد أكبر من العناصر الفاعلة الإنسانية في بعض المناطق، حيث تسنى لها أن تتحقق من الحالات. وقد ارتكبت جميع أطراف النزاع العنف الجنسي. وشكل العنف الجنسي الذي يرتكبه عناصر ائتلاف سيليكا السابق وحركة أنتي بالاكا بحق الأطفال جزءا من نمط أوسع نطاقا من الانتهاكات التي ترتكب ضد المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ولا سيما في عام ٢٠١٤.

٢٩ - وفي حين يعتقد بانتشار العنف الجنسي على نطاق واسع، فإنه ما زال هناك قصور في الإبلاغ عنه. ويُعتقد بأن العديد من ضحايا الاغتصاب لم يُبلغن عنه بسبب وصم العار، والإحساس بالخزي، واحتمال نبذ الزوج أو الأسرة لهن، أو الخشية من انتقام الجناة المشتبه فيهم. وفي الواقع، لقد أشارت التقارير إلى أن الضحايا وأسرهن يتعرضون بشكل روتيني للتهديد بأن يلزموا الصمت. وقد تفاقم الأمر أيضاً بسبب انعدام الثقة في جهاز القضاء أو عدم التمكن من اللجوء إليه وغياب سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وأسهم تفكك كل من جهاز القضاء وقوات الأمن في ظهور مناخ واسع من الإفلات من العقاب وغياب تدابير الحماية التي تكفل الفصل بين ضحايا العنف الجنسي والجناة. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة المزمنة لانعدام الأمن تعوق الحصول على المساعدة المخصصة للضحايا.

٣٠ - وإن ما يقرب من ٥٠ في المائة من ٤٠٦ حالة من الحالات الموثقة في عام ٢٠١٤ قد ارتكبتها عناصر ائتلاف سيليكا السابق (٢٠٥ حالات) و ٤٦ في المائة منها ارتكبتها عناصر حركة أنتي بالاكا (١٨٧ حالة)، أما النسبة المتبقية والبالغة ٤ في المائة، فقد عُزيت إما إلى عناصر من الشرطة الوطنية وإما إلى أشخاص مجهولي الهوية. وقد أُفيد بأن العناصر المسلحة كان تطرق أبواب كل المنازل بحثاً عن فتيات في المناطق الخاضعة لائتلاف سيليكا السابق. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت فتاة في الثالثة عشرة من العمر وأختها الأكبر

سناً لعملية اغتصاب جماعي نفذتها عصابة مكونة من ١٢ شخصاً مجهولي الهوية كانوا قد هاجموا قريتهما على الطريق الممتدة من بريا إلى نديليه؛ وقد توفيت الضحيتان فيما بعد. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في بانغي، تعرضت فتاة أخرى وأختها الأكبر سنا لاغتصاب جماعي تحت تهديد سلاح عنصرين من عناصر حركة أنتي بالاكا. وألقت بعثة الأمم المتحدة فيما بعد القبض على المشتبه فيهم وقامت بتسليمهم إلى قوات الدرك. ولغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم يكن أي تحقيق في الأمر قد أُجري بعد.

٣١ - وواصل أطراف النزاع ارتكاب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، قامت عناصر مسلحة من اتحاد الوطنيين الكونغوليين في ٢٤ حزيران/يونيه باغتصاب فتاتين في مبريس أثناء عودتهن من السوق. وفي مثال صارخ بوجه خاص حدث في آب/أغسطس ٢٠١٥، قام ثلاثة مسلحين من أفراد حركة أنتي بالاكا باختطاف بائعتين متجولتين في بانغي وأخذهما إلى قرية فودامبولا، حيث تعرضتا للاغتصاب دون توقف لمدة خمسة أيام. وتلقت الضحيتان الدعم الطبي عندما أفرج عنهما.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٣٢ - تأثرت نظم التعليم والصحة الهشة بالفعل تأثرا شديدا من جراء النزاع، وقد حُرم مئات الآلاف من الأطفال من حقوقهم الأساسية في التعليم والرعاية الصحية الأساسية. وجرى الهجوم على المدارس والمستشفيات وتدميرها وإحراقها، ونهبها بشكل منهجي أثناء المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع؛ وتعرض العاملون بالتعليم والصحة للتهديدات والقتل؛ واستُخدمت المدارس والمستشفيات أيضا للأغراض العسكرية. وقد تحققت فرقة العمل القطرية من ما مجموعه ١٣١ حادث هجوم على مدارس (٩٨ حادثا) وعلى مستشفيات (٣٣ حادثا) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٣ - وفي عام ٢٠١١، جرى الاعتداء على ١٢ مدرسة أو لحقت بها أضرار في تبادل لإطلاق النار فيما بين الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية، وتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام، والجبهة الشعبية للإصلاح، والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. كما تعرضت المدارس للهجوم بسبب استخدامها من جانب أحد الأطراف في النزاع. فعلى سبيل المثال، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كانت مدرسة يانغودرونجا الابتدائية، الواقعة على بعد ١٣٥ كيلومترا من بريا، قد دمرتها عناصر من تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وتعرض مدير المدرسة وبعض المدرسين لضرب مبرح. وكان المدرسون الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام والذين يقومون بالتدريس في مناطق اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع قد اتهموا بالتواطؤ مع

اتحاد القوى الديمقراطية وتعرضوا للتهديد من جانب تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام. وفي عام ٢٠١٢، سجلت فرقة العمل القطرية ١٠ حوادث هجوم وحالتي استخدام عسكري للمدارس من جانب تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام.

٣٤ - وبدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت فرقة العمل القطرية طفرة في عدد الهجمات على المدارس (٣٦ هجوما)، ارتكبها جميعا ائتلاف سيليكا السابق. ويُعتقد أن الهجمات على المدارس والمدرسين والطلاب جزء من نمط من الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وتلقت الأمم المتحدة تقارير عن أعمال نهب للمدارس من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك بعد إعادة تأهيلها، مما أدى إلى إغلاق المدارس على الأجل الطويل. فعلى سبيل المثال، نُهبت ثلاث مدارس في دامارا، شمال بانغي، في أيار/مايو ٢٠١٣ واستولى أفراد من ائتلاف سيليكا على المقاعد والأبواب والنوافذ. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، في منطقة كوتو السفلى، تعرضت مدرستان لهجمات متكررة من جانب عناصر من ائتلاف سيليكا تقوم بدوريات، وتعرضت مدرستان أخريان للضرر خلال هجمات انتقامية من جانب ائتلاف سيليكا على المجتمعات المحلية المتهمة بكونها غير مؤيدة. وتعرضت أيضا ثلاث مدارس للضرر أثناء مواجهات بين ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا في نديلي وبامباري في الفترة نفسها.

٣٥ - وقد وثقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ ٣٦ حالة استخدام عسكري للمدارس، وكان ذلك في معظم الأحيان من جانب فصائل ائتلاف سيليكا السابق، وذلك بدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وما بعده. وفي الآونة الأخيرة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، استخدمت عناصر الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى مدرسة بوتو الابتدائية (مقاطعة نانا - غريبيزي) لشن هجمات انطلاقا منها على ميليشيا أنتي بالاكا. وقد أُخليت المدرسة في أعقاب جهود الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت عناصر ميليشيا أنتي بالاكا في بانغي بطرد التلاميذ من فصولهم الدراسية في ثلاث مدارس ابتدائية واستخدمت المدارس باعتبارها قاعدتهم. وقد أدى العنف أيضا إلى إعاقة عودة كل من المدرسين والطلاب إلى المدارس.

٣٦ - وتعرضت المستشفيات والمراكز الصحية والأفراد المتصلون بذلك المشمولون بالحماية أيضا للهجوم، لا سيما اعتبارا من عام ٢٠١٣ فصاعدا. وجرى نهب المرافق الطبية من جانب جميع الأطراف في الاضطرابات التي سبقت آذار/مارس ٢٠١٣ وخلال الأشهر التي أعقبت ذلك. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شن مقاتلو ائتلاف سيليكا السابق الهجوم على مستشفى لاميتييه، وهو أحد المستشفيات الرئيسية في بانغي، وقاموا بإعدام

عشرة من المرضى بإجراءات موجزة. ونتيجة لذلك، فر الموظفون الطبيون والمرضى من المستشفى، وأغلقت المستشفى لمدة شهر إلى أن أعيد افتتاحها بعد قيام بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى باستحداث تدابير أمنية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقع هجوم ضد أحد المراكز الصحية في قرية بوغيلا من جانب عناصر من ائتلاف سيليكا السابق مما أدى إلى قتل ٢٢ مدنيا من بينهم ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني. وبالتالي أُغلق المركز الصحي، مما أدى إلى حرمان نحو ٠٠٠ ٥ طفل من الخدمات الطبية. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا باختطاف مركبة تابعة لبنك الدم الوطني في بانغي، مما أدى إلى منع إمداد المرضى بالدم في العديد من المستشفيات في بانغي والمناطق المحلية المجاورة. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥، اختُطفت ممرضة تعمل في مستوصف في بامباري وقُتلت على أيدي ثلاثة من أعضاء ميليشيات أنتي بالاكا الذين اتهموها بنشر معلومات عن خطتهم للهجوم على قرية نغالوا (مقاطعة أواكا). وألقي القبض على شخصين مشتبه فيهما وجرى تسليمهما إلى الدرك.

٣٧ - وكانت المستشفيات والمراكز الصحية قد جرى استخدامها أيضا لأغراض عسكرية. ففي عام ٢٠١٥، وثقت فرقة العمل القطرية حالتي استخدام عسكري من جانب فصائل من ائتلاف سيليكا السابق.

هاء - أعمال الاختطاف

٣٨ - وثقت فرقة العمل القطرية اختطاف ٢٥٧ طفلا (١٩٥ من الفتيان و ٦٢ من الفتيات)، تتراوح أعمارهم ما بين ٣ أعوام و ١٧ عاما، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان ما يقرب من ٧٠ في المائة من حالات الاختطاف الموثقة (١٨٠ حالة) تعزى إلى جيش الرب للمقاومة، وقد بلغت ذروتها في عام ٢٠١١ (١٠١ حالة)، وهو العام الذي كان فيه جيش الرب للمقاومة في أنشط حالاته. ومع زيادة حدة العنف بدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وما بعده، فقد عمدت جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك ائتلاف سيليكا (وبعد ذلك عناصر ائتلاف سيليكا السابق)، وميليشيات أنتي بالاكا وأشخاص مسلحون مجهولو الهوية، إلى اختطاف الأطفال أيضا.

٣٩ - وكان الأطفال الذين اختطفهم جيش الرب للمقاومة قد استُخدموا كحمالين، وفي نهب السلع، وفي أدوار دعم أخرى. وتعرضت الفتيات المختطفات للعنف الجنسي وهن في الأسر. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، أفادت أربع فتيات كن قد اختطفن وأطلق سراحهن فيما بعد من جانب جيش الرب للمقاومة بأنهن قد استخدمن في العمل كطاهيات ولكن القادة قد اشتركوا فيهن أيضا باعتبارهن ''زوجات''. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤،

انخفضت أنشطة جيش الرب للمقاومة نتيجة للعمليات العسكرية ضده التي قامت بها فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من هذا، لا يزال يتم الإبلاغ عن أطفال يتم اختطافهم من أجل حمل الأمتعة المنهوبة ويتم الإبقاء عليهم في الأسر لمدد قصيرة تتراوح ما بين يومين إلى ثلاثة أيام تقريبا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مقابلة مع أحد الفتية الذين فروا من جيش الرب للمقاومة. وقال الفتى إنه اختُطف في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى جانب ١٠ أطفال آخرين بما في ذلك سبع فتيات في قرية موروباندا (مقاطعة نانا – غريبيزي) على أيدي ٢٣ فردا مسلحا من جيش الرب للمقاومة.

٤٠ - وكان الأطفال الذين اختطفهم ائتلاف سيليكا يستخدمون كمقاتلين بالإضافة إلى استخدامهم في أدوار الدعم. وتزايد اختطاف الأطفال طلبا للفدية وأصبح نشاطا مربحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، كان خمسة أطفال (ثلاثة فتيان وفتاتان) تتراوح أعمارهم بين سنة إلى ست سنوات قد اختطفتهم عناصر سيليكا بالقرب من بلدة نديلي وطلبت فدية عنهم. وقد أُنقذ الأطفال بعد يومين على أيدي جماعة مناوئة من مقاتلي سيليكا من كاغا باندورو. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، اختُطفت فتاتان في بانغي ويُزعم أن ذلك كان على أيدي عناصر ميليشيات أنتي بالاكا الذين هددوا بقتلهما إذا لم تُدفع الفدية. وتم لاحقا إنقاذ الفتاتين وإطلاق سراحهما على أيدي جماعة أخرى من ميليشيات أنتي بالاكا وجرى تسليمهما للأمم المتحدة التي يسرت جمع شملهما مع ذويهما. ولا تزال أعمال الاختطاف التي تتم لدوافع إجرامية تُلاحَظ في عام ٢٠١٥.

٤١ - وقد تعرض أطفال أيضا للاختطاف من جانب عناصر من ائتلاف سيليكا السابق وعناصر من ميليشيا أنتي بالاكا للاشتباه في كونهم مخبرين. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قامت عناصر أنتي بالاكا في بانغي باختطاف أربعة فتية يشتبه في أنهم يعملون كمخبرين لائتلاف سيليكا السابق. وقد احتُجز الضحايا لمدة أربعة أيام قبل إطلاق سراحهم في أعقاب الضغوط التي مارستها فرقة العمل القطرية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أفادت تقارير من شهود عيان ضمنا أن الكثير من البالغين والأطفال المشتبه في كونهم مخبرين لميليشيات أنتي بالاكا قد اختطفوا على أيدي عناصر من ائتلاف سيليكا السابق في بامباري ثم جرى إعدامهم لاحقا.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٤٢ - كان منع وصول المساعدات الإنسانية هو أحد الأمور الباعثة على الانشغال، مع قيام فرقة العمل القطرية بتسجيل ٢٩٨ حادثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٢]، وهو ما أثر على إيصال المساعدة إلى مئات الآلاف من الأطفال. ومثلت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية تحديا طوال الفترة بسبب بُعد المناطق المتضررة، وانعدام الأمن، وغياب القانون، واستهداف الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٣ - وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، كان إيصال المساعدات الإنسانية صعبا ومحدودا في مقاطعات باميغي - بانغوران، وفاكاغا، وكوتو العليا، ومبومو ومبومو العليا، وكوتو السفلى، وأوهام، بسبب وجود الجماعات المسلحة. وجرى توثيق حادث اختطاف ثمانية موظفين من منظمة غير حكومية دولية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٤٤ - ومع انتشار انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تم نهب أماكن عمل المنظمات غير الحكومية الدولية. وسلطت المنظمات الإنسانية الضوء مرارا وتكرارا على الشواغل الأمنية باعتبارها العامل الأكثر تثبيطا لعملياتها. ففي شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت اثنتان من قوافل المساعدة الإنسانية التي تقوم بتقديم المعونة إلى السكان في مناطق يسيطر عليها ائتلاف سيليكا قد اعترضتها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي رأت أن المعونة موجهة لمقاتلي ائتلاف سيليكا. وفي نفس الشهر، منعت قوات سيليكا طائرة تابعة لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية من الهبوط في مهبط الطائرات في بريا (مقاطعة كوتو العليا)، الأمر الذي أدى إلى تأخير وإلغاء المساعدة الإنسانية المتجهة إلى هذه المنطقة. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، قُتل موظفان وطنيان تابعان لمنظمة دولية غير حكومية على أيدي عناصر من سيليكا لدى عودتهما من بوسانغوا. وكانا قد شوهدا يستخدمان الهواتف الساتلية، وبالتالي فقد اتُهما بالتجسس لصالح ميليشيات أنتي بالاكا.

٤٥ - وقد أدت الأحداث التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ودورة الهجمات الانتقامية التي أعقبت ذلك، إلى الحد من قدرة المنظمات الإنسانية على مساعدة المجتمعات المحلية المشردة، حتى في مواقع المشردين داخليا في بانغي. ويقدر أن ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠٠

(٢) تم التحقق من ٢٤ حادثا في عام ٢٠١١، و ١٨ حادثا في عام ٢٠١٢، و ٢٢ حادثا في عام ٢٠١٣، و ٨٠ حادثا في عام ٢٠١٤، و ١٤٠ حادثا في عام ٢٠١٥.

من الأطفال كانوا محرومين من المساعدة الإنسانية الأساسية خلال تلك الفترة. وكانت المفاوضات من أجل إيصال المساعدات الإنسانية محفوفة بالصعوبات بسبب عدم وضوح التسلسل القيادي داخل الجماعات المسلحة.

٤٦ - وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تعرضت شاحنة محملة بـ ٨٥٠ حقيبة أغذية من أجل الأشخاص المشردين داخليا للهجوم والنهب على أيدي عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قامت عناصر مسلحة من ائتلاف سيليكا السابق باقتحام مكتب منظمة دولية غير حكومية في بامباري وطلبت من الموظفين تسليم أفراد ميليشيات أنتي بالاكا الذين يعتقدون أن المنظمة تؤويهم. وعقب وقوع هذا الحادث، علقت المنظمة غير الحكومية أنشطتها، التي كانت تفيد الأطفال بشكل رئيسي، وتم إجلاء جميع موظفي المساعدة الإنسانية من بامباري.

٤٧ - وأثناء عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أصبحت طبيعة الحوادث التي تمس الجهات الفاعلة الإنسانية وإمكانية الوصول ذات طابع جنائي بصورة متزايدة. فقد كان أفراد مسلحون مجهولون أو يزعم انتسابهم إلى ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا يعمدون إلى إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية، وغالبا ما يقومون بذلك باعتباره نشاطا مربحا. فعلى سبيل المثال، جرى نهب العديد من القوافل الإنسانية، وعثر على السلع المنهوبة في وقت لاحق معروضة للبيع في الأسواق المجاورة. وقد ارتُكبت عمليات سطو مسلح في مكاتب عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية وأماكن إقامة الموظفين بها، مما اضطرها إلى تعليق أنشطتها. وفي كثير من الأحيان في جميع أنحاء البلد طُلب إلى قوافل المساعدات الإنسانية دفع رسم مرور عند نقاط التفتيش. وجرى اختطاف العديد من سيارات المنظمات غير الدولية غير الحكومية في بانغي، ويُزعم أن ذلك كان على أيدي عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كان ما يزيد على ٢٠٠ من موظفي المساعدة الإنسانية من ضحايا الهجمات قد تم نقلهم إلى البلدان المجاورة. وقد أعيدوا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى تدريجيا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

زاي - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من جانب القوات الدولية

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى نشر عدد من القوات الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى في أوقات مختلفة وبولايات مختلفة. ووثقت الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة ارتكبت ضد الأطفال من جانب بعض هذه القوات. وكان هناك العديد من حالات الانتهاكات التي جرى توثيقها من قبيل الاغتصاب والعنف الجنسي التي ارتكبتها قوات تابعة للأمم المتحدة وقوات غير تابعة للأمم المتحدة على حد سواء، وكان بعضها بشكل متكرر.

وقد أحيلت هذه الحالات إلى السلطات المختصة لاتخاذ إجراء بشأنها. وهذا الوضع محل مناقشة مستمرة وعاجلة داخل الأمم المتحدة، مع التركيز على سد الفجوات المؤسسية وضمان منع حدوثها والحماية منها، والأهم ضمان أن يحصل جميع الضحايا على المساعدة اللازمة. وقد أسهمت الظروف السائدة في البلد، ولا سيما النزاع الجاري، وانهيار القانون والنظام، وتفشي الإفلات من العقاب، في الظروف التي مكنت من ارتكاب تلك الأعمال الفظيعة في جميع أنحاء البلد من جانب القوات الدولية وغيرها من القوات.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٤، أجرت الأمم المتحدة مقابلات مع عدة فتيان تتراوح أعمارهم ما بين ٩ أعوام و ١٣ عاما في أعقاب ادعاءات بارتكاب عناصر من عملية سانغاري أعمال عنف جنسي متكررة في مخيم مبوكو للمشردين داخليا وحوله، يقال بأنها ارتُكبت في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤. وقامت السلطات الفرنسية بفتح تحقيق قضائي في تموز/يوليه ٢٠١٤، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان التحقيق لا يزال مستمرا.

٥٠ - وكان الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أيضا قد جرى ارتكابه من جانب أفراد القوات الدولية الأخرى. ففي عام ٢٠١٣، جرى ارتكاب حادثتين من حوادث العنف الجنسي من جانب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت قيادة فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في أوبو. وفي حادثة وقعت في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، تعرضت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما للاغتصاب من جانب اثنين من جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية؛ وفي حادثة أخرى وقعت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت فتاة أخرى للاعتداء الجنسي من جانب ثلاثة جنود من نفس القوة. وسعت اليونيسيف لدى السلطات الأوغندية من أجل تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة؛ إلا أنه حتى تاريخه لم يُتخذ أي إجراء.

٥١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وردت ادعاءات جديدة بشأن حالات انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت ضالعة فيها عناصر من وحدة جورجيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وعملية سانغاري. وكانت الادعاءات قيد التحقيق في وقت كتابة هذا التقرير.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٥، جرى الإبلاغ أيضا عن ١٠ ادعاءات بحدوث حالات عنف جنسي ضد الأطفال من جانب حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أفيد بأن أفرادا عسكريين من البلدان التالية ضالعون فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤)، المغرب (١)، غابون (١)،

بوروندي (١)، فرد غير معروف الجنسية (١)، فضلا عن أفراد شرطة من الكونغو (١) ومن جنسية غير معروفة (١). وتعرض بعض القصر للاعتداء الجنسي في حين طُلب من البعض الآخر ممارسة الجنس لقاء المال والغذاء والمواد غير الغذائية. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بدأت البلدان المعنية المساهمة بقوات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، في إجراء تحقيقات في هذه الادعاءات. وتلقى الضحايا الدعم الطبي والدعم النفسي والاجتماعي. كما وردت ادعاءات جديدة بحدوث انتهاكات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، حيث يجري التحقيق فيها.

٥٣ - وفي أعقاب ورود تقارير بحدوث اختفاء قسري، وثقت بعثة الأمم المتحدة حالة طفل واحد من بين الضحايا البالغ عددهم ١١ الذين يُدعى أنهم قُتلوا في آذار/مارس ٢٠١٤، على أيدي عناصر من وحدة الكونغو التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى[٣]. وعلى الرغم من أن أسر الضحايا قدمت شكاوى إلى الدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠١٤، فإن البدء في تحقيق فعال لم يحدث بعد.

٥٤ - وعلاوة على ذلك، جرى توثيق الاستخدام العسكري للمدارس من جانب القوات الدولية أيضا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام ٢٠١٣، قامت وحدتان تابعتان للقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا باستخدام مدرستين في سيبوت ودامارا للأغراض العسكرية. وفي عام ٢٠١٤، استُخدمت خمس مدارس بشكل مؤقت من جانب بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري. وقد أصدر قائد القوة ومفوض الشرطة لدى بعثة الأمم المتحدة أوامر دائمة إلى قواتهم بعدم استخدام أي مدرسة أثناء ممارستها لأنشطتها.

٥٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، كلَّفتُ فريقا بإجراء استعراض خارجي مستقل بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب قوات حفظ السلام الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، كي يسهم ذلك في إجراء استعراض لإجراءات الأمم المتحدة لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسلم الفريق تقريره في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وأقوم حاليا باستعراض توصياته.

(٣) انظر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان Press briefing notes on justice for rights abuses in Nigeria, Central African Republic and Bahrain، متاحة للاطلاع عليها في: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16043&LangID=E.

رابعا - الاستجابة البرنامجية

٥٦ - مثلما لوحظ في الفرع أعلاه المتعلق بالتجنيد والاستخدام، قام أعضاء فرقة العمل القُطرية، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بفصل ٥٤١ طفلا عن الجماعات المسلحة، فُصل نحو ٩٠ في المائة منهم عن جماعة أنتي بالاكا. ومع الزيادة الكبيرة التي طرأت في عدد الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع مع ظهور ميليشيات أنتي بالاكا، أصبحت عملية إعادة الإدماج صعبة بسبب كثرة الحالات. واختارت اليونيسيف وشركاؤها إعادة الإدماج المجتمعي، نظرا لأن نسبة كبيرة من الأطفال كانوا يعيشون مع أسرهم قبل تجنيدهم وكانت جماعة أنتي بالاكا تعبئهم حسب الحاجة. واقتصرت الرعاية المقدمة في الأسر المضيفة التي يدعمها شركاء اليونيسيف على الأطفال غير المصحوبين بذويهم، المفصولين عن جماعة أنتي بالاكا. أما الأطفال المفصولون عن ائتلاف سيليكا السابق فقد تلقوا الرعاية في مراكز عبور وأسر كفيلة من خلال شراكة بين اليونيسيف والمنظمات الدولية غير الحكومية. وتضمنت الخدمات المقدمة للأطفال في إطار مجموعة خدمات إعادة الإدماج توقيع الفحص الطبي عليهم، والبحث عن أسرهم و لم شملهم بها، وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لهم، وتزويدهم بمجموعات لوازم للعودة إلى المدرسة أو الاضطلاع بالتدريب المهني. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وتعزيز المنظور الجنساني والعمل الإنساني أنه قد جرت الموافقة على سياسة لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم. إلا أن الأمم المتحدة لم تكن على علم بتفاصيل تلك السياسة في وقت إعداد هذا التقرير، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ولا يزال يساورني القلق إزاء التحديات الهائلة في مجال إعادة إدماج هؤلاء الأطفال على نحو مستدام في بيئة لا تزال فيها الجماعات المسلحة نشطة وفرص إعادة الإدماج محدودة.

خامسا - العمل مع السلطات الانتقالية والدعوة العالمية

٥٧ - حاولت الأمم المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢ استحداث آليات لحماية الأطفال داخل مؤسسات الدولة، وتوعية قوات الأمن، وبناء قدراتها. إلا أن جميع الجهود توقفت عقب استيلاء ائتلاف سيليكا على السلطة وتفكك قوات الأمن. واستؤنفت هذه الجهود في أواخر عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، قدمت بعثة الأمم المتحدة التدريب في مجال حماية الأطفال إلى ٦٥٠ من ضباط وجنود القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى و ٩٤ من أفراد الدرك و ٥٢ من نواب حكام المقاطعات (قادة البلديات) في بانغي.

٥٨ - ونتيجة لانهيار النظام القضائي وغيره من مؤسسات الدولة الأساسية، أسند مجلس الأمن إلى البعثة ولاية تقديم المساعدة إلى السلطات الانتقالية من أجل اعتقال ومحاكمة المسؤولين عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ووُقعت في آب/أغسطس ٢٠١٤ مذكرة تفاهم تحدد تدابير مؤقتة عاجلة ترمي إلى استعادة القانون والنظام ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أصدرت رئيسة الدولة الانتقالية القانون المنشئ لمحكمة جنائية خاصة ستتألف من قضاة وطنيين ودوليين. وألقت البعثة القبض على فردين ينتميان إلى جماعة أنتي بالاكا زعم أنهما اغتصبا في تشرين الثاني/نوفمبر فتاة تبلغ من العمر ١٤ عاما، وسلمتهما إلى الدرك الوطني (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) في إطار التدابير المؤقتة العاجلة. ولكن من مجموع الأشخاص المقبوض عليهم في إطار التدابير المؤقتة العاجلة، الذين يتجاوز عددهم ٣٠٠ شخص، لم يلق القبض على أي شخص لارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

٥٩ - وقامت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية معاً بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لتقييم أثر التراع على الأطفال، والدعوة إلى وقف أعمال العنف، وإجراء مناقشات مع السلطات الانتقالية آنذاك، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية سانغاري. وخلال تلك المناقشات، ركزت ممثلتي الخاصة على حماية المدنيين ومسألة الوصول الآمن إلى مواقع التجميع من أجل السماح بتحديد هوية الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وتسليمهم. وقدمت إحاطة إلى مجلس الأمن في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عن زيارتها ودعت إلى استمرار انخراط المجلس واهتمامه، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة والدعم المقدم في مجال إعادة إدماج الأطفال. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدمت إحاطة أيضاً إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى لتقديم معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

٦٠ - واضطُلع بأعمال الدعوة في عام ٢٠١٤ مع لجنة التحقيق الدولية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، التي أنشأها مجلس الأمن في قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣)، من أجل تسليط الضوء على الشواغل بشأن حالة الأطفال المتضررين من التراع المسلح في البلد. وأصدرت اللجنة تقريرها النهائي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/2014/928) وسلطت الضوء على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وتواصلت ممثلتي الخاصة أيضاً مع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما بعد الزيارتين اللتين قام بهما الخبير إلى البلد في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٥.

٦١ - ودعت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح إلى إدراج تدابير حماية الأطفال في المناقشات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية. ويتضمن اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي جرى توقيعه في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ في برازافيل، أحكاما تتعلق بحماية الأطفال والتزامات من الأطراف بإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما القتل والتشويه، والتجنيد والاستخدام، والعنف الجنسي. وأحدث الاتفاق زخما أتاح لفرقة العمل القُطرية تكثيف تواصلها مع الجماعات المسلحة في الميدان وتحويل الالتزامات إلى مكاسب ملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بإطلاق سراح الأطفال. وقبل انعقاد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، دخلت فرقة العمل القُطرية في حوار مكثف مع جماعات مسلحة أثناء المفاوضات التي أجريت بين الجماعات والحكومة. وجرت توعية الجماعات المسلحة بالشواغل المتعلقة بالأطفال في حالات التراع المسلح وطلب إليها اتخاذ تدابير للحد من تأثير التراع المسلح على الأطفال.

سادسا - التواصل مع الجماعات المسلحة

٦٢ - كانت هناك تحديات كثيرة في التواصل مع الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بسبب تطور التراع، وتضاعف أعداد الجماعات المعنية وتجزؤها، وعدم وضوح التسلسل القيادي لدى هذه الجماعات، وتواتر التغيرات في القيادات. وبالرغم من ذلك، تواصلت فرقة العمل القُطرية في عام ٢٠١١ مع عدد من الجماعات، مما أدى إلى قيام الجيش الشعبي من أجل استعادة الجمهورية والديمقراطية، في تشرين الأول/أكتوبر، وتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، باعتماد خطتي عمل من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. ولم يعد لهاتين الجماعتين وجود منذ ذلك الوقت.

٦٣ - وعقب عودة الهدوء النسبي في عام ٢٠١٤، تمكنت فرقة العمل القُطرية من الدخول في حوار مع القيادة العسكرية لفصيلي التجمع الوطني من أجل تجديد جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابعين لائتلاف سيليكا السابق، مما أسفر عن إصدار الجنرال جوزيف زونديكو، قائد فصيل التجمع الوطني، في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، لأمر قيادي يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم. ويسَّر هذا الأمر القيادي فصل ٦٠ طفلا (٥٩ فتى، وفتاة واحدة)، سلِّموا إلى أحد شركاء اليونيسيف. وأصدر أيضا القائد العسكري لفصيل الاتحاد من أجل السلام، علي محمد دراسا، أمرا قياديا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أدى إلى إطلاق سراح ٧٧ طفلا، جرى فيما بعد جمع

شملهم مع أسرهم. وبموجب الأحكام الواردة في هذين الأمرين، تمكنت اليونيسيف من تقديم التدريب لأكثر من ٤٠٠ مقاتل وضابط في هذين الفصيلين في مقاطعة أواكا. ومنذ ذلك الحين، استمرت فرقة العمل القُطرية في التواصل مع كل من الفصيلين بغية اعتماد خطتي عمل؛ إلا أن ذلك أعاقه الانزلاق من جديد في دوامة العنف في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٦٤ - ولم تتمكن فرقة العمل القُطرية حتى الآن من إقامة حوار رسمي مع جماعة أنتي بالاكا، وذلك بسبب طبيعتها غير المنظمة وعدم وضوح التسلسل القيادي لديها. إلا أن فرقة العمل قامت في أوائل عام ٢٠١٤ بتحديد نقاط دخول للتواصل مع جماعة أنتي بالاكا، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أتاحت الاتصالات الأولية لفرقة العمل تقديم التدريب في مجال حماية الأطفال لما عدده ٧٩ قائدا عسكريا في بانغي. وفي عام ٢٠١٥، تلقى ١٤٥ فردا وقائدا في جماعة أنتي بالاكا تدريبا مماثلا في كاغا باندورو. وأتاح التدريب لفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ التحاور مع القادة المحليين الذين تعاونوا بشأن فصل ٣٤٧ ٢ طفلا عن الجماعات (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه).

٦٥ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وقعت اليونيسيف بروتوكولا مع عملية سانغاري لنقل أطفال محتجزين لدى العملية إلى اليونيسيف وشركائها.

٦٦ - وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وقعت ١٠ جماعات مسلحة اتفاقا تلتزم بموجبه بمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ومنذ توقيع الاتفاق، فُصل ٤٧٥ ١ طفلا (١٩٧ ١ فتى، و ٢٢٤ فتاة) عن الجماعات. وفتح الاتفاق أيضاً المجال بدرجة أكبر أمام فرقة العمل القُطرية لمواصلة تدعيم حوارها مع الأطراف بغية اعتماد خطط عمل.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٦٧ - يساورني قلق شديد بسبب نطاق وطبيعة الانتهاكات التي يقع ضحيتها الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحث جميع أطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى على التوقف فورا عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأحث الجماعات المسلحة كافة على تنفيذ التزاماتها بإطلاق سراح جميع الأطفال المجندين في صفوفها.

٦٨ - ومع استمرار انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب على نطاق واسع بالنسبة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، أحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ خطوات فورية لكفالة المساءلة. وأهيب بالسلطات الوطنية أن تعزز نظام العدالة في البلد وتنهي ثقافة الإفلات من العقاب، بسبل تشمل إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة وتشغيلها. وأناشد الجهات المانحة في هذا الصدد أن تقدم إلى السلطات دعما ماليا وتقنيا.

٦٩ - وأشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة التزامها بالتدابير المؤقتة العاجلة المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) وعلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة على استعادة القانون والنظام. وأدعو أيضاً إلى تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم، وسرعة التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وتنفيذ سياسات ترمي إلى تهيئة بيئة توفر قدرا أكبر من الحماية للأطفال.

٧٠ - وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين إلى ضمان مراعاة حقوق الأطفال المتضررين من النزاع المسلح واحتياجاتهم الخاصة وحمايتهم في جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتدابير إصلاح القطاع الأمني. وعلى وجه الخصوص، أحث الدول الأعضاء والجهات المانحة على دعم الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج بما يعود بالنفع على آلاف الأطفال المرتبطين حالياً بالجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشجع أيضاً سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تقوم، بدعم من فرقة العمل القُطرية المعنية بالرصد والإبلاغ والشركاء الدوليين المعنيين، بوضع إجراءات للتجنيد وآليات للتحقق من العمر، تتسم بالوضوح، لكفالة عدم تجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة وقوات الأمن.

٧١ - وبالنظر إلى الهشاشة البالغة لنظامي التعليم والرعاية الصحية، أحث جميع أطراف النزاع على القيام فورا باتخاذ تدابير لحماية المدارس والمستشفيات. وفي هذا الصدد، أشيد بالتزام السلطات الانتقالية وجهودها وأرحب بإقرار إعلان المدارس الآمنة. وأشجع السلطات على اتخاذ المزيد من الخطوات لكفالة حماية المدارس من آثار النزاع وأدعو الشركاء الدوليين المعنيين إلى دعم هذه الجهود.

٧٢ - وأرحب بالالتزامات التي أعلنها عدد من الجماعات المسلحة أثناء منتدى بانغي للمصالحة الوطنية بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، لا سيما تجنيدهم واستخدامهم. وأحث الأطراف الموقعة على احترام التزاماتها وتنفيذها وعلى الدخول في حوار مع الأمم

المتحدة من أجل وضع واعتماد خطط عمل وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن الأطفال والتراع المسلح.

٧٣ - وفي ضوء المزاعم غير المقبولة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي، التي ترتكبها بعض عناصر القوات الدولية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن بينها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، فإنني أكرر التزامي الثابت بمضاعفة الجهود من أجل منع تلك الجرائم الذميمة والتصدي لها. وإنني ملتزم بقوة بضمان امتثال جميع موظفي الأمم المتحدة لسياسة عدم التهاون مطلقا التي تنتهجها الأمم المتحدة إزاء سوء السلوك، لا سيما الاستغلال والاعتداء الجنسيين. واستجابة للمزاعم التي وُجه انتباهي إليها، أحث الدول الأعضاء المعنية على إجراء تحقيقات واثقة وسريعة، تقف الأمم المتحدة على استعداد لدعمها.

٧٤ - وقد أحطتُ علماً بشكل جدي بتقرير الفريق المستقل الخارجي المُنشأ لاستعراض استجابة الأمم المتحدة للادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وغير ذلك من الجرائم الخطيرة التي يرتكبها أفراد قوات دولية، لا ينضوون تحت لواء الأمم المتحدة، في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأقوم في الوقت الراهن باستعراض توصيات الفريق من أجل تحديد الإجراءات اللازم اتخاذها لتحسين منع تلك الانتهاكات والتصدي لها.